الأيديولوجيا وإشكاليات المشروع النهضوي بالجزائر

د/ أحمد أوراغي – جامعة تلمسان

خلّفت الآثار الاستعمارية بعد الاستقلال ردود فعل من لدن النخب الجزائرية تجاه مختلف القضايا المتعلقة ببناء مشروع نهضوي، وقد ساد إثر ذلك حراك مكثف على مستوى الأطاريح الفكرية لبسط مجموع من القيم العملية التي يتأسس عليها هذا المشروع، غير أن كل طرح كان يتعارض والتوجه الأيديولوجي للسلطة إلا وصُرِفت عنه الأنظار باعتباره " تغريدا خارج السرب "، وقد اعتبر الخروج عن نطاق أيديولوجية السلطة بمثابة " صوت للمعارضة "؛ ولاقت عديد النخب الفكرية الجزائرية مختلف أنواع التهميش والإقصاء، ونموذجا " الشيخ البشير الإبراهيمي " و " مالك بن نبي " كفيلان بتسليط الضوء على تلك الممارسات من " القمع الرمزي " التي تعرضت لها مختلف الأطاريح النهضوية التي رأت فيها الأيديولوجيا الرسمية محاولة لفتق نسيج " الخيار " الذي تبنته السلطة كتوجه تؤسس عليه مختلف مساراتها النهضوية .

ومن خلال هذه الورقة البحثية سنحاول عرض ذاك السجال الذي ساد – ولا يزال – مختلف القضايا المتعلقة بإشكالات النهضة في الجزائر، وكيف أن الأيديولوجيا والأيديولوجيا المضادة لا تزالان تمارسان نوعا من " السب الكسول " و " النقد العقيم " الذي لا يقدّم تصورات حقيقية لمشروع نهضوي فعال بقدر ما يطرح من قضايا " جدالية " تعيق المسارات النهضوية ولا تخدمها، وتجعل من النهضة رهينة حلقة جدلية دائرية تبدأ وتتجدد من حيث تنتهي.

الكلمات المفتاحية :

الأيديولوجيا – المشروع النهضوي – السلطة – النخب .

<u>تقديم :</u>

ارتبط المشروع النهضوي بالجزائر منذ بدايته بأفكار وأيديولوجيات وأنماط ثقافية خاصة بخصوصيات المجتمعات والمنظومات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية التي أنتجتها، والتي تختلف عن المجتمع الجزائري ذي الخصوصية البشرية، العقائدية، الفكرية والتاريخية / الحضارية، الأمر الذي قضية النهضة، كمفهوم شامل ومركب، تصطدم بمعوقات لا تسمح البتة بإسقاط النموذج المستورد على المشهد الجزائري، تبعا لحيثيات تتعلق بالتركيبة الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري، باعتباره مجتمعا له خصوصياته الثقافية والاجتماعية والحضارية / التاريخية التي تشكّل مجتمعة مجموع الأيقونات التي تتركب منها الهوية الجزائرية الناجزة تاريخيا .

<u>1- مشروع النهضة وأيديولوجيا السلطة السياسية :</u>

يحيل مفهوم " المشروع النهضوي " إلى تجاوز حدود التخطيط والبرمجة لمرحلة أو مجال معين، وذلك باعتباره رؤية تتأسس على الوقوف على أصول الأزمات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية وترتيب معايير الخروج من الوضع الراهن إلى فضاءات أكثر توازنا واستقرارا، مع الانفتاح على مجالات أوسع للحريات، وبذلك يشكّل مفهوم

المشروع النهضوي طرحا للبدائل والتصورات النظرية للوضعيات الحضارية الظرفية للأمة ، وكذا وسائل / آليات الأخذ بناصية النمو والتطور .

وقد شكلت مواضيع النهضة حيزا لابأس به من المخططات الرسمية وغير الرسمية في الجزائر في مرحلة ما بعد الاستقلال، وذلك بطرح جملة من أشكال المشاريع التي تحاول بسط الوضعيات العالقة نتيجة التراكمات التاريخية التي شكّلت محصلة لمرحلة الاستعمار، وقد تنوعت هذه المشاريع بتنوع المرجعيات الثقافية التي تؤطرها، وكذا التوجهات الأيديولوجية للنخب الجزائرية (اشتراكية – ليبرالية – إسلامية)، وتوخى كل مذهب / اتجاه تقديم مشروعه كحل جوهري لتلك الاضطرابات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية التي عانت منها الجزائر في مراحل الاستقلال الأولى، والتي لا تزال تهيمن كثير من صورها على المشهد العام للتوجهات الحضارية للأمة الجزائرية، كما أن كثيرا من الوضعيات الراهنة ما هي إلا إفرازات لتراكماتها؛ تراكمات نشأت – حقيقة من تلك النظرة الأحادية التي تبنتها التوجهات الرسمية للسلطة ، والتي ألغت بمقتضاها كل مشروع لا يتماشى ورؤيتها لمحددات وشروط النهضة .

فقد " كان واضحا أن المذهب الاشتراكي – وحتى قبل استقلال الجزائر – قد أصبح خيارا السلطة ومنطق حكمها ، ومن ثم غدت سياسة السلطة كلها ، وفي مختلف توجهاتها تتغذى من هذا الخيار والفلسفة الذي لا رجعة فيه "[1] .

وقد اتضح من خلال ميثاق طرابلس سنة 1962 أن التوجه الأيديولوجي للدولة الجزائرية محسوم فيه ، إذ ومن خلال تحليل الميثاق لقضية الأيديولوجية " يذكر أن كلمة " الثورة " قد استعملت كثيرا فيما خلقت له وفيما لم تخلق له ، بسبب فقدان مضمونها الأيديولوجي الدقيق، ومع ذلك فإن هذه الكلمة ظلت تجند الجماهير الشعبية التي أعطتها بعفويتها الغريزية معنى يتجاوز معنى حركة التحرير الوطني "[2]، ويمضي محرروا الميثاق إلى ضرورة تمديد المدلول الأيديولوجي الذي تستند إليه كلمة " ثورة "، فـ " في الحرب التحريرية كانت كلمة التحرير نفسها كافية لتعبئ المطامح الثورية لدى الجماهير، وبعد أن انتهت الحرب التحريرية وجاء الاستقلال يجب أن نمدد بدون تأخير معنى كلمة الثورة ومحتواها إلى الميدان الأيديولوجي. ذلك أنه بعد الكفاح المسلّح يجب أن ندخل الكفاح الأيديولوجي ، وبعد الكفاح من أجل الاستقلال يجب أن نكافح من أجل الثورة الديمقراطية الشعبية "[3].

وقد ترسخ هذا الخيار بعد الاستقلال من خلال ميثاق الجزائر سنة 1964، الذي أرسى قواعد التوجه الاشتراكي بالجزائر ، حيث أكد الميثاق " في بابه الثالث الخاص بالأسس العقائدية للثورة الجزائرية : إسلام وعروبة الجزائر. ثم أشار إلى العلاقة العضوية بين الكفاح من أجل الاستقلال والكفاح من أجل انتصار الخيار الاشتراكي. واتفق هذا الميثاق مع برنامج طرابلس في التأكيد على الدور القيادي لجماهير العمال والفلاحين، مع التحذير من خطورة النفوذ الأيديولوجي والثقافي والسياسي للبرجوازية التي احتفظت ببعض مواقعها في السلطة في بداية الاستقلال نتيجة الشغور الإداري الذي ورثته الجزائر في مرحلتها الانتقالية الأولى "[4] .

ولذلك عملت السلطة جاهدة على منع القوى المعارضة للاشتراكية على التوغل في المسارات العامة للأمة الجزائرية، وذلك عن طريق الدعاية والتعبئة الشعبية التي انتهجتها الأيديولوجية الاشتراكية، حيث يركّز ميثاق الجزائر لسنة 1964 على ضرورة العمل بغية نشر هذا الخيار وسط الجماهير الشعبية بمختلف فئاتها وشرائحها، حيث ورد فيه أنه " يتعيّن الإلحاح بشكل خاص على أهمية التعليم في كل المستويات كأداة للتكوين الأيديولوجي، وذلك ما

يحتّم مراجعة ثورية للبرامج الموروثة عن الاستعمار والرأسمالية ، ولا بدّ أيضا من القيام بمجهود ضخم لتربية العمال تربية اشتراكية عبر مجموع البلاد عن طريق شبكة في الجامعات الشعبية "[5].

غير أن الطروحات الاشتراكية لم تستطع أن تتغلغل في الأوساط الشعبية الجزائرية، بالرغم من تلك الصورة " الشعبوية " التي طبعت المشهد العام بالجزائر خلال فترة ما بعد الاستقلال، ذلك أن هذه الأيديولوجيا التي لا تراعي في طروحاتها النهضوية الخصائص الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري تصطدم بحالة من الرفض (الظاهر والمضمر)، ذلك أن هذا المجتمع يعرض " لقدر من الاضطراب في القيم والأنساق والعلاقات التي تصحب عمليات مستحدثة مرتبطة بالثروات الجديدة ومخالطة عملية التحديث الظاهري، ويبدو الاضطراب هنا واضحا وبالتحديد نتيجة عدم التوازن بين الكون / الكيان الاجتماعي الموروث والاختيارات التنموية الجديدة وطبيعة تطور الأنساق القائمة "[6].

كما ساهمت هذه الأيديولوجيا في تغييب مشاريع أخرى ، لم تكن بالضرورة تتفق مع التصور الرسمي للسلطة، غير أنها كانت تتبني وفق توجهات متجذرة في وعي الأمة بوجودها التاريخي والحضاري، وهي المشاريع التي كان يمكن لها أن تساهم في وضع تصور بناء لعملية النهضة ، مع ما يتفق وخصوصية الهوية الجزائرية و أيقوناتها المركبة لها.

2- المشروع النهضوي بالجزائر وسجالات الأيديولوجيا :

ظل الفكر النهضوي بالجزائر يراوح حدود البسط الأيديولوجي ذي القيم الصراعية / الصدامية طيلة عقود من الجدالات التي ضيعت في زحمة رؤاها موقع المشروع النهضوي كحقل للاشتغال المعرفي والحضاري ؛ حيث أن " الخطابات التنويرية الجزائرية " وقفت على هوامش للاختلاف ، تتجاذبها مرجعيات مؤدلجة تَعْبُر من فوق المعطيات الثقافية والاجتماعية المتأصلة في توجهات الأمة ووعيها بوجودها.

فطرف تبنى دعاوى " التغريب " بما تحمله من رفض ضمني للخصائص التراثية / التاريخية للمجتمع الجزائري، والتي تعبّر عن هويته المتجذرة في مساراته الوجودية والحضارية ، وهو توجه يبغي تعديل مسار " الذاكرة الجمعية " ليمنعها من العودة إلى عتمة " التخلف " الضاربة بجذورها في " الوعي التاريخي" أو " الذات القديمة " منتهجا سبل " قتل الآباء " والمروق من عباءاتهم التي تشكل قيودا نفسية تحول دون الانطلاق الحضاري المبني على الحداثة والعصرنة .

أما الطرف الثاني فيرى في الحضارة الراهنة، وقيمها التي تتبني عليها عليها، مجرد بريق زائف، أو سرابات يحسبها الظمآن ماء لتوغله أكثر في مجاهل التيه ، وبالتالي تنقطع به أسباب العودة، وأن النجاء المأمول يكمن فقط في تمثّل / تلمّس القيم الموروثة من عهود تألق الحضارة العربية الملتحفة بلباسات المدنية الإسلامية، وكذا استحضار نموذج " السلف " وتعيينه على المشهد الراهن ؛ وهي دعاوى أقرب للذات المتأصلة في الوعي الوجودي للأمة الجزائرية، باعتبار أن الدين يمثّل المرجعية الأسمى للتوجهات الممارساتية والاعتقادية لها.

ولعل النقطة التي ينبثق عنها كل طرح هي الواقع التاريخي الذي أفرز احتكاك الشرق عموما –عموما– بالغرب المتمدن والآخذ بناصية الحضارة والتحديث عن طريق الاحتلال وما تبعه من حيثيات الشعور بالضآلة أمام النوذج الغربي الذي بدا حاملا لقيم حضارية لا يزال الشرق لم يدرك بعد سبل امتلاكها والسيطرة عليها .

إن الشعور بالهزيمة هو الذي أحدث هذا الشرخ في المنظومة الثقافية والفكرية العربية عموما، والذي لم يكن مقصورا على النموذج الجزائري وحسب، شعور دفع البعض إلى تلمّس أساليب النهضة في النموذج الغربي المنتصر، وبالتالي نظر إليه كمثال حقيق تتبعه واقتفاء مساراته.

ومن ثم ضجّت الساحة الفكرية الجزائرية بسجالات نقدية هامة لقضايا النهضة، حيث أن محاولة نقل الأنماط والتجارب الحضارية الغربية لم تكن بريئة من توجهات أيديولوجية خاصة بخصوصيات المنظومة الفكرية التي أنتجتها، والتي تختلف، في توجهاتها العامة ومرجعياتها التي تتأسس وفقها، عن المرتكزات الثقافية والحضارية والهوياتية للمجتمع الجزائري.

ومن تفرعت المنظومة الفكرية الجزائرية، وفق تصوراتها الفلسفية وتأسيسا على مرجعياتها الفكرية، إلى تيارات مختلفة في فلسفتها وفي رؤيتها للنموذج الحقيق بالاحتذاء، وهي:

أ- التيار السلفي / التراثي :

إن شعلا التيار السلفي هو أنه " لا يصلح حال هذه الأمة إلا بما صلح به أولها "، وعلى هذا الأساس يظل ضروريا الرجوع إلى أصالة الأمة وتراثها والعمل على بعث / تأسيس مشروع نهضوي حسب ما تمليه المقومات أو المرتكزات التي تتأسس عليها الهوية الجزائرية، من انتماء تاريخي / حضاري وديني.

وقد أرجع هذا التيار أسباب فشل المشاريع النهضوية إلى انحراف نهجها عن الأحكام الإسلامية وإلى استيرادها نماذج غريبة عن فكر وثقافة هذه الأمة ذات التقاليد الخاصة، والتي أصيبت بتصادم وباضطراب نتيجة اقتحام نماذج اقتصادية واجتماعية غريبة عن قيم المجتمع الجزائري، الذي ليس لديه القدرة المعنوية والروحية لمسايرة أو لقبول هذه المشاريع / الأيديولوجيات التي صممت، فكرا وثقافة ومرجعية ، من أجل مجتمعات أخرى مختلفة حضاريا / تاريخيا وثقافيا واجتماعيا.

وقد عاب هذا التيار على التيارات الأخرى ورؤاها النهضوية إسقاطهم المجتمع الجزائري في تبعية مطلقة وشاملة للنموذج الغربي، ذلك أنه يرى أن " خلاص النوع الإنساني لا يتأتى ولا يعقل أن يكون بغير عقيدة روحية عاطفية صالحة لتوحيد الناس في نظام واحد يتكفل بحاجات الضمائر والأجساد، وأن تقسيم الأرزاق بالأسهم والدوانق والسحاتيت قد ينشئ بين الناس – إذا تيسّر – شركة من شركات التجارة وتوزيع الأرباح، ولكنه لا يخلق في الإنسان تلك العواطف النبيلة التي تسمو به كل مطالب الجسد وتكبح فيه نوازع الأثرة العمياء وهو مغتبط قرير الفؤاد "[7] .

كما يمكن اعتبار هذا التيار امتدادا لنضالات رجال جمعية العلماء المسلمين الذين عملوا على ترسيخ مقومات انتماء الأمة الجزائرية تاريخيا ودينيا[8]، وقد برزت عديد الطروحات التي تبنت هذا النهج ودعت إليه وذلك باعتبار أن معادلة النهضة تقوم " من منطلق إسلامي على أساس القيم الأخلاقية، لأن الأخلاق تعطي الدور للإنسان في تحويل عنصري السياسة والاقتصاد إلى وظيفة اجتماعية تحدث الثورة بكل معانيها في كل المرافق، على أساس من العلم والإيمان "[9]، وعلى رأي مالك بن نبي ، فإن " العلم إذا تجرد من الأخلاق فإنه يجر حتما إلى وضع اقتصادي مناقض للأخلاق ، سواء كان ذلك في الإطار الوطني أو الإطار الدولي. ومما تجب ملاحظته هنا أن الاقتصاد ليس سوى إسقاط البعد السياسي على نشاط إنساني معين ؛ فبقدر ما تبقى السياسة مرتبطة بمبادئ أخلاقية معينة ، يبقى الاقتصاد وفيا للمبادئ ذاتها "[10].

ب- التيار الليبرالي الرأسمالي :

لقد كان لهذا التيار نوع من الحضور في زخم الجدل النهضوي القائم بالجزائر، وقد فسر فشل عملية / مشروع النهضة انطلاقا من ربط هذا الفشل بطبيعة الإنسان العربي عموما، والجزائري على وجه الخصوص، الذي يمتاز بالاتكالية، حيث رأى أن مشكلة التهضة هي في الأساس " في تخلف العرب تخلفا رهيبا عن إنجازات الغرب الرأسمالي، في مستوى الدخل والاستهلاك ، في التكنولوجيا المطبّقة والتنظيم ، في نظم الحكم والحريات المتاحة، بل وأيضا في قواعد السلوك وأنماط التفكير "[11].

وعاب الليبراليون على أصحاب القرارات الرسمية (سياسية – اجتماعية – ثقافية واقتصادية) أنهم لم يتفاعلوا معه إلا بشكل سطحي / شكلي، وأنهم لم يكونوا قادرين على مواكبة متطلباته الإجرائية التي تتوخى بسط مشروع نهضوي يمكن له العبور بالأمة من حال الركود إلى حال الإنتاج الحضاري والمساهمة في المدنية الحديثة .

وهو مشروع يتأسس وفق أيديولوجية تحررية تتيح هوامش أوسع لممارسات " الحريات الشخصية "، عملا بنهج الحضارة الغربية القائمة على " الفردانية ".

ج- التيار الاشتراكي / الماركسي :

إن حضور فلسفة هذا التيار كانت قوية على مستوى توجهات أصحاب القرارات الرسمية المتعلقة بمشروع النهضة، وقد أرجع دعاة هذا التيار سبب فشل النهضة إلى محاولات تدخل الغرب الرأسمالي و"خضوع العرب للاستغلال الخارجي بمعونة حفنة مستفيدة في الداخل، ووضع المشاريع التنموية في خدمة الأقلية على حساب الأغلبية الساحقة من الجماهير الشعبية العربية [12]، كما أرجع هذا الفشل إلى "حضور بعض الحركات السلفية وما تدعو إليه، حيث يرى في دعوتهم إلى التراث القديم لا يتماشى ومتطلبات التنمية، وأن التمسّك بالتراث تفن بأمجاد الماضي، والتنمية تخطيط المستقبل "[13] .

ومن ثم رأى هذا الاتجاه في التراث مناقضة لروح العصر ومتطلباته القائمة على " الحداثة " والمروق من عباءات الأسلاف / الأموات .

3- في نقد المشروع النهضوي :

نظرا للوضع التاريخي الخاص الذي كان يلف الجزائر وخروجها من دائرة الاستعمار محطمة البنية الاقتصادية ومتخلفة البنية الفكرية والثقافية ومهزوزة التركيبة الاجتماعية لم تكن تملك قدرة الخيارية بين أن تأخذ ما يتماشى وخصوصياتها وحاجياتها، وبين أن ترفض ما يتناقض وخصوصياتها ومصالحها، ومن ثمّ أصبح استيراد النموذج الاشتراكي ومحاولة تطبيقه على المشهد الجزائري هو التوجه الذي حاولت كثير من الفعاليات الفكرية التبشير به والسعي إلى ترسيخه ثقافيا وأيديولوجيا.

وبفعل الحاجة الحقيقية إلى رسم توجه نهضوي فعال اكتست قضايا النهضة مشروعية حضورها في الخطاب الثقافي و السياسي، بيد أنه وبمرور أكثر من نصف قرن على الاستقلال يمكن التساؤل عن مدى فعالية الخيارات النهضوية التي حاولت الدوائر الفكرية والسياسة في الجزائر رسمها كأطر فاعلة في النهوض بمشروع اجتماعي وثقافي واقتصادي وسياسي يتماشى وطموحات الفرد / الإنسان الجزائري ، ويضمن له خصوصيته الحضارية ؟

لقد ظلت النهضة خطابا سحريا يبهر النخب الجزائرية، لكنه مع ذلك ظل خطابا أجوفا لا يقدم غير إفرازات عكسية لمخططات وتوجهات النهضة ، ذلك باعتبار أن النهضة المنشودة " نظام شامل مبني على تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية متعددة ومحسوبة في أي مجتمع أو مجموعة من المجتمعات ، وهي في نفس الوقت ملائمة

ومقبولة من قطاعات واسعة في تلك المجتمعات، لأنها تساعد على تحقيق مصالح هذه القطاعات، وهي تعني تخصيص مصادر الثروة العامة بالتساوي بين النمو الاقتصادي والرعاية الاجتماعية، على أن تكون السياسة الاقتصادية ذاتها في خدمة الأهداف الاجتماعية ، ومن هنا فإنها تعني في نهاية التحليل وسيلة لهدف وليست هدفا في ذاته "[14].

إن الطرح النهضوي يتعدى الخطابات المؤدلجة ، فهو ممارسة واعية ومسؤولة عن الفرد والجماعة، حيث أن المشروع النهضوي/عملية النهضة يجب أن تكون عملية واعية تتعامل مع الواقع بهدف التغيير، وتستفيد من جميع الإمكانيات التاريخية وتوجه جميع الطاقات الاجتماعية في اتجاه أهداف محددة من خلال استراتيجية واضحة ذات مراحل وأهداف بعيدة المدى[15].

إن فشل المشاريع النهضوية يحمل معه مبرراته على المستوى النظري والتطبيقي، حيث أصبح هذا الفشل " يدل أكثر وأكثر على أن المسألة ليست قضية تخطيط اقتصادي بإجراء بعض المعادلات الرياضية، وبنقل معدات تجهيزية إنتاجية من العالم المتقدّم صناعيا واستقدام الأموال في حال نقصانها ، إنما القضية هي قبل أي شيء آخر اتساق مجتمعي واتزان حضاري، وهذا بدوره يتطلب وجود قيادات فكرية ونخب اجتماعية لها رؤية واضحة في أمور الرقي والانحطاط الحضاري، ولها كذلك مواقف راسخة مستقلة ضمن هذه الرؤية، وهي على استعداد للتضحية بامتيازاتها الآنية لتأمين مستقبل المجتمع "[16].

إن فلسفة النهضة، على مستوى تصورات وتطبيقات السلطات السياسية الجزائرية، لم تكن مؤسسة على قاعدة معرفية أصيلة وأصلية، تستورد ما تريد استيراده دون إغفال خصوصيات المنظومة الاجتماعية وطاقاتها الإبداعية من جهة ومستوى استيعابه لنموذج المستورد من جهة أخرى، حيث أن المخطط وصانع القرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي الرسمي قد قام بوضع مشروعه وفق توجه أيديولوجي أحادي الرؤية، و " جميع الأعمال التخطيطية أتت في الحقيقة نتيجة النظرة الاغترابية تجاه المستوى الاقتصادي في البلدان المتطورة صناعيا ، وبذلك أتت بنتائج عكسية ، أي بتعمق التبعية التكنولوجية ... تجاه الغرب "[17] .

ويمكن القول أن الفكر النهضوي الجزائري لم يساهم، كما هو منوط به، في تحقيق مشروع نهضوي حقيقي، حيث ظل يصدح بطروحات مؤدلجة بعيدا عن التعمق في القضايا الجوهرية للنهضة كمشروع حضاري يرتكز على مقدمات معرفية ورؤى استشرافية بعيدا عن براثين الأيديولوجيا والصدامات الفكرية التي أعاقت النهضة ولم تحققها .

الخاتمة :

لقد ساهت الأيديولوجيا بقدر وافر في تأجيج السجالات النظرية / الفكرية حول مشروع النهضة وسبل النهوض بالأمة، بل وعملت في كثير من الأحيان على إقصاء مدونات فكرية حضارية كانت ولا تزال تمثل مرجعية ثقافية خصبة للعمل النهضوي ، إن استثمرت استثمارا فعالا ، ذلك أنها انبثقت من صميم الخصوصيات الثقافية الجزائرية .

ومن ثم ضاعت عديد الجهود التنظيرية النهضوية التي كان بإمكانها الإسهام الحقيقي والفعال في إعادة رسم مسارات الأمة الجزائرية بعد الاستقلال؛ مسارات انحرفت عبر توجهات أيديولوجية لم تكن لتخدم أو لتصنع نموذجا

حضاريا عبر وصلات زمنية لاحقة ، إذ أن تداعي المد الاشتراكي وانهيار أيديولوجيته المرجعية عاد ليفرض جدالات أخرى حول " خيارات النهضة " و" مسارات المدنية " و"إشكالات التنمية".

الهوامش والإحالات

(1) – بلقاسم بن زنين : الجزائر في الفكر الأنثروبولوجي ، كتاب " جزائر الأنثروبولوجيين " نموذجا ، رسالة ماجستير في الأنثروبولوجيا (مخطوط) ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، قسم الثقافة الشعبية ، 2000–2001 ، ص 100.

(2) – عبد الله شريط : مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الأيديولوجي في الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1986 ، ص 167.

(3) – المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

(4) – سعيد شريفي : تبلور أسس الفكر الاشتراكي في الجزائر ، من سنة 1976 إلى 1986 ، رسالة ماجستير في الفلسفة (مخطوط) ، جامعة الجزائر ، معهد الفلسفة ، 1991 ، ص 64.

(5) – حزب جبهة التحرير الوطني ، ميثاق الجزائر 1964 ، ص 45.

(6) – حلمي شعراوي : دور الثقافة السياسية في التنمية ، في : الثقافة ودورها في التنمية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، 1996 ، ص 300.

(7) – عباس محمود العقاد : الإسلام دعوة عالمية ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، لبنان ، د.ط ، د.ت ، ص 148.

(8) – بالرغم من تلك الدراسات التي تناولت فكر جمعية العلماء المسلمين ، إلا أن الجمعية ، فكرا وعملا ، لم تأخذ حقها بعد من تبيان حقيقة مشروعها الحضاري الذي كان يحمل خصيصة ربط هذه الأمة بتراثها بغية انطلاقتها نحو آفاق التمدن الإنساني الراقي .

(9) – أسعد السحمراني : مالك بن نبي مفكرا إصلاحيا ، دار النفائس ، بيروت ، لبنان ، ط2 ، 1986 م ، ص 253.

(10) – مالك بن نبي : بين الرشاد والتيه ، دار الفكر ، دمشق ، ط1 ، 1978 ، ص 64–65.

(11) – جلال أحمد أمين : التراث والتنمية العربية ، ص 758.

(12) – المرجع نفسه ، ص 759.

(13) – م.ن ، ص .ن .

(14) – محمد الرميحي : التنمية والإنسان العربي ، مجلة العربي (كويتية) ، ع 296 ، 1983 ، ص 13.

(15) – راجع : جورج قرم : التنمية المفقودة ، دار الطليعة ، بيروت ، لبنان ، 1983.

(16) – المرجع السابق ، ص 182.

(17) – المرجع نفسه ، ص 95.